

الحكومة النيجيرية تتواطأ مع الجهاديين في قتل المسيحيين

● أونيتشا (نيجيريا) - تشير دراسة جديدة إلى أن ما يقدر بنحو 3462 مسيحياً قتلوا في نيجيريا في أول 200 يوم من عام 2021، أي ما يعادل مقتل 17 مسيحياً كل يوم في أكثر دول أفريقيا اكتظاظاً بالسكان.

وقالت الدراسة التي أجرتها الجمعية الدولية للحريات المدنية وسيادة القانون في أونيتشا بشرق نيجيريا، إن الرقم يشمل 10 قساوسة قتلوا بين 1 يناير و18 يوليو.

وارتفع عدد المسيحيين العزل الذين قتلوا من قبل الجهاديين الإسلاميين النيجيريين والمتعاونين معهم في قوات الأمن خلال الـ200 يوم الماضية إلى ما لا يقل عن 3462 وهذا العدد أقل بـ68 حالة وفاة فقط من إجمالي عدد القتلى المسيحيين النيجيريين في عام 2020، التي أعلنت عنها قائمة المراقبة العالمية للأبواب المفتوحة للمسيحيين المضطهدين في حدود 3530 حالة وفاة.

وهذا الرقم هو ثاني أعلى رقم منذ عام 2014 عندما تم تسجيل أكثر من 5000 حالة وفاة مسيحية على أيدي بوكو حرام ورجال الفولاني.

وأشار التقرير إلى أن بوكو حرام، إحدى أكبر الجماعات الجهادية في أفريقيا، كانت مسؤولة عن مقتل أكثر من 4000 مسيحي في عام 2014. وتسبب رعاة الفولاني، الذين يشكلون بشكل متكرر مع المزارعين المسيحيين على أراضي الرعي، في مقتل 1229 آخرين في ذلك العام.

ووجدت المنظمة أن 2200 مسيحي قد اختطفوا بين 1 يناير و30 أبريل من هذا العام، مع اختطاف 780 آخرين بين 1 مايو و18 يوليو، أي ما مجموعه 3000 شخص تم اختطافهم منذ بداية عام 2020.

وقال المحققون إن ثلاثة على الأقل من بين كل 30 مسيحياً مختطفاً من المحتمل أن يكونوا قد لقوا حتفهم في الأسر.

وتمت إضافة حالات الوفاة الإضافية لـ150 شخصاً لتمثيل ما أشار إليه الباحثون باسم "الأرقام المظلمة"، أي الوفيات التي حدثت ولكن لم يتم الإبلاغ عنها.

وأشار المحققون إلى أن حوالي 300 كنيسة استهدفت منذ يناير 2021.

وأضافوا أن ولاية تاراوا، الواقعة في شمال شرق نيجيريا، كانت المنطقة الأشد تضرراً، حيث تعرضت 70 كنيسة على الأقل للتهديد أو الهجوم.

وخلصت الدراسة إلى أنه من "المحزن للغاية" أن المسؤولين عن الهجمات ضد المسيحيين استمروا في التهرب من العدالة، مما خلق شعوراً بالإفلات من العقاب وادى إلى ارتكاب فظائع متكررة.

وبحسب المنظمة، فقد تخلت الحكومة النيجيرية عن الضحايا الناجين وعائلات ضحايا القتل.

وقال التقرير "لقد تخبطت قوات الأمن في البلاد وتعرضت للخطر إلى درجة أنها بالكاد تتدخل عندما يكون المسيحيون المستضعفون معرضين لخطر التهديدات أو الهجمات، لكنهم لم يبدوا اهتماماً بالخطر".

وأضافت "في الشمال يعمل الجهاديون بحرية تحت غطاء وحماية قوات الأمن. الخطف والقتل والنهب والتدمير أو الحرق وتحويل المسيحيين الأسرى وغير المحميين بالقوة إلى ديارهم ودورهم المقدسة للعبادة والتعلم".

وتتابع "لكن قوات الأمن نفسها ترد بفظاظة ووحشية بضرارة مطلقة ضد مسيحيي الجنوب والشمال المتهمين بخرق القانون أو مخالفته".

وفقاً للتقرير، كان رعاة الفولاني مسؤولين عن معظم عمليات القتل، حيث قتلوا ما يقرباً بـ1909 مسيحياً في أول 200 يوم من هذا العام تلهم بوكو حرام، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وقطاع الطرق الذين قتلوا معاً 1063 مسيحياً.

3462

مسيحياً قتلوا في نيجيريا في أول 200 يوم من عام 2021 ما يعادل مقتل 17 كل يوم

ويؤكد التقرير أيضاً أن الجيش النيجيري، إلى جانب قوات الشرطة النيجيرية وفروع أخرى من القوات المسلحة، تسببت في مقتل 490 مسيحياً. ويضيف "قطاع الطرق من الفولاني، الذين تشكلوا في الأصل في ولاية زامبارا الشمالية الغربية في عام 2011، مسؤولون بشكل مشترك عن أعمال الرعب الجارية في الأجزاء المسيحية من جنوب كادونا والنيجر وولايات ناساراوا وكوجي".

ووصفت مجموعة الأزمات الدولية وهي منظمة غير حكومية تبحث في النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، هذه الاشتباكات المتصاعدة بأنها "أخطر تحدٍ أمني لنيجيريا".

وعرضت الخطوط العريضة للنزاع بين المزارعين والرعاة، قائلة "ما كان في الماضي هجمات تلقائية أصبح حملات أرض محروقة متعمدة، غالباً ما يأخذ فيها الغزاة القرى على حين غرة في الليل، اليوم، يشكل هذا النزاع تهديداً خطيراً لاستقرار البلاد ووحدتها، بحيث يؤدي بحياة المدنيين ستة أضعاف أكثر مما يتسبب به تمرد بوكو حرام".

وفي ولاية كيبلي، في شمال غرب نيجيريا، يستهدف قطاع الطرق المسلمون من الفولاني ويقتلون ويختطفون المسيحيين والمسلمين، زاعمين بحسب التقرير، أن "مسلمي الهوسا الأصليين ليسوا مسلمين أقبلياً".

كما يقوم قطاع الطرق أيضاً بتنفيذ ما وصفته المنظمة "بهجمات جهادية شرسة" ضد إخوانهم المسلمين في زامبارا وكاتسينا وسوكوتو ومناطق المسلمين في ولايات كادونا والنيجر.



لا أحد يهتم لأمرنا

«كوندودي» دستور التبو الذي لا يزال ينظم حياتهم

منظومة قانونية وضعية عابرة للحدود الجغرافية



التبو.. إثنية صامدة رغم التحولات

وتأخذ القضايا المعقدة كالنار أو القتل العمد وقتاً كافياً من الدائرة القضائية لإصدار الحكم حيث قد يستمر النظر والتداول عدة أعوام وقد لا تنتهي القضية إلا بالصلح من القاتل وذلك تطبيقاً للمثل "لا يغسل النار إلا الدم".

وتقول مريم كوكني من مركز الدراسات التباوية إنه "من الحالات النادرة جداً أن يتوجه شخص من قبائل التبو إلى مراكز الشرطة ليقدم بلاغاً أو شكوى أو رفع قضية ضد أحد أبناء قومه، مهما كانت القضية أو الخلاف، وسبب ذلك يعود إلى نظامهم القضائي المحكم والمعمول به إلى الآن، في حالات حصول جريمة أو أي خلاف بين أبناء التبو سيواجه المتضرر فوراً إلى لجنة القضاء لرفع قضية ضد الآخر، وعلى الفور يتخذ القضاء خطوات عملية أولها توجيه دعوة حضور إلى الشخص المدعى عليه، ويتم تحديد موعد لانعقاد جلسة بحضور الطرفين".

ويتم الاعتماد على دستور "الكوندودي" في مختلف مجالات الحياة والقضايا التي قد تعترض الجماعة أو الأفراد كالحرروب والقتل والسرقة والزواج والطلاق والميراث وغيرها.

وتقول مريم كوكني من مركز الدراسات التباوية إنه "من الحالات النادرة جداً أن يتوجه شخص من قبائل التبو إلى مراكز الشرطة ليقدم بلاغاً أو شكوى أو رفع قضية ضد أحد أبناء قومه، مهما كانت القضية أو الخلاف، وسبب ذلك يعود إلى نظامهم القضائي المحكم والمعمول به إلى الآن، في حالات حصول جريمة أو أي خلاف بين أبناء التبو سيواجه المتضرر فوراً إلى لجنة القضاء لرفع قضية ضد الآخر، وعلى الفور يتخذ القضاء خطوات عملية أولها توجيه دعوة حضور إلى الشخص المدعى عليه، ويتم تحديد موعد لانعقاد جلسة بحضور الطرفين".

دستور التبو يمثل أداة لحماية المجتمع من التشتت وتوجيهه نحو توافق اجتماعي على امتداد مناطق انتشار الإثنية

وفي خطوة ثانية يطلب القاضي من الطرفين قبول التحكيم بينهما وتسليم القضية له وإقرار ذلك أمامه وبحضور شهود وبعض الأعيان، وبعد الموافقة من الطرفين تأتي الخطوة الثالثة حيث يطلب من المتظلم سرد قصته وحيثيات المشكلة، ويستمع الجميع إلى القضية دون مقاطعة من أي شخص كان، وفي أغلب القضايا يختار الطرفان من بنوب عن كل منهما لطرح القضية، على أن الاختيار على شخص بليغ ويعرف بنود دستور التبو جيداً، وهو بمثابة محام. وبالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الجلسة علنية، وتحسم القضية في جلسة واحدة، وقد تمتد في حالة انتظار الشهود أو ضرورة الإيفاء بالمستحقات في الزمن المحدد.

وبعد تداول القضية والاستماع إلى كل الأطراف، تأتي مرحلة النطق بالحكم، علماً وأن القضايا الصعبة مثل القتل أو الشرف أو النصره تأخذ وقتاً أطول وإجراءات مرهقة إلى حين الوصول إلى لحظة النطق بالحكم.

وأما القضايا المالية كالإختلاس أو المشاجرات أو الخلافات الزوجية فإنها لا تأخذ أكثر من أسبوع وقد تصمم في يوم واحد، واللافت في الأمر أن هؤلاء القضاة لا يملكون قوة شرطية أو أشخاصاً أقوياء ينفذون الحكم، لأن ما يلزم الطرفين هو احترام دستورهم ونظامهم القضائي، وبإمكان أي طرف استئناف القضية في حالة عدم رضاه بالحكم، وطريقة الاستئناف تتمثل في استدعاء قاضٍ آخر للنظر في حكم القاضي الأول، وبإمكان القاضي الآخر رفض القضية وتأييد حكم الأول أو قبول الاستئناف.

ويبدو واضحاً أن مفردة كُتبا أو كوتوبا متحدرة من اللغة العربية وقد يكون السلطان شهاي هو من أطلقها على دستور التبو كونه كان يتقن اللغة العربية.

وفي دراسة بعنوان "رموز وطنية من التبو" بين مراجع السحاتي الباحث الأكاديمي في تاريخ وثقافة التبو أن السلطان شهاي ساهم في إعداد وإصدار نظام وقانون عرفي للتبو وهذا النظام كان ولا يزال بمثابة دستور خاص بالتبو وهو دستور وقانون محلي يحكم إليه أفراد التبو في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وذلك الدستور أو النظام الذي قام بتدوينه شهاي يطلق عليه التبو كوتوبا أو كُتبا وهو يجمع القوانين العرفية التي يستند إليها التبو عند التحكيم في العديد من القضايا خاصة الاجتماعية.

ويمثل دستور التبو الأول من نوعه الذي تم تدوينه في أواخر القرن التاسع عشر ليكون أداة لحماية المجتمع التباوي من التشتت وتوحيده تحت مظلة القانون وتصويب ما كان مثار جدل في السابق وتوجيهه نحو توافق اجتماعي على امتداد مناطق انتشار الإثنية من غرب النيل إلى شرق النيجر، مروراً بجنوب ليبيا وشمال تشاد وشمال غرب السودان، لاسيما في ظل ما يمتاز به السلطان شهاي من حكمة وكاريزما ووجاهة وقدرة على القيادة لمدة 50 عاماً.

وبحسب الباحثين المتخصصين يجمع دستور التبو بين الأطر العامة التي تحدد المسؤوليات وبين المواد التفصيلية التي تحدد الإجراءات الواجب اتباعها، أي أنه يجمع بين الناحيتين النظرية والإجرائية، فهو ينتقل من تحديد المسؤوليات إلى تنظيم المعاملات الضرورية، وخاصة ما يقتضي منها إصدار أحكام قضائية محددة، كما في حالات فض المنازعات والخصام والعقوبات المادية أو المعنوية لمرتكبي الجرم.

نقطة حضارية

وفق قراءة أنثروبولوجية كان وضع دستور بمواد قانونية أو عرفية واضحة يعتبر نقلة حضارية مهمة جداً في مجتمع رعوي بسيط مثل مجتمع التبو الصحراوي الذي ظهر فيه هذا النص اللافت للنظر مقارنةً بغيره من المجتمعات المحيطة به التي كانت تحتمل إلى أعراف وتقاليد شفوية.

وكان هدف السلطان شهاي باعتباره الأب الروحي للتبو ومؤسس حركة التغيير والإصلاح الاجتماعي واضحاً من خلال سنن قوانين تستمد شرعيتها من المرجعية الدينية والعادات والأعراف التي تتماشى مع تقاليد قبائل التبو، حيث يحتمل إليه جميع التبو أينما وجدوا، الأمر الذي زاد من الترابط الاجتماعي القوي بين أفراد القبيلة وأغلبية القبائل الأخرى في الصحراء الكبرى تنقاضي وفق هذا القانون العرفي.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



● يستحضر التبو تاريخهم بكثير من الفخر والاعتزاز، ويرون أن بقائهم على خصوصياتهم الثقافية والحضارية هو الذي أعطاهم القدرة على الصمود في وجه التحولات الكثيرة التي عرفتها ليبيا والمنطقة، لاسيما في العهد السابق عندما كانت الدولة تتبنى الهوية العربية بشكل مطلق وتتجاهل الهويات الإثنية ومنها الهوية التباوية.

ويعني اسم التبو باللغة المحلية "شعب الصخر"، وجاء أيضاً في كتاب الأصل الواحد للغات العالم القديم لعالم المصريات النمساوي ليو زينيش، أن التسمية هي تحوير لكلمة "تحنو"، وهو اسم أطلقه المصريون القدماء على قبائل استوطنت غرب النيل.

والتبو الذين ينتشرون في ربع الصحراء الكبرى هم في الأصل رعاة ويبدو رحّل ينتقلون في مساحات تواجدهم الممتدة من المثلث الليبي - المصري - السوداني إلى غربي النيجر، ويناهز عددهم الجملي المليون نسمة أغلبهم في تشاد، ولا يتجاوز عدد الليبيين منهم 140 ألف نسمة يتوزعون بين الكفرة شرقاً وإقليم فزان ويتكلمون لغة محلية تدعى "التوداكا".

ويعرف التبو أيضاً بتسمية "القرعان" التي يقول الكاتب الإنجليزي إتش جي فيشر إنها وردت في أوائل القرن الثامن الميلادي، ويشير إلى أن "الخوارزمي وهو يكتب على الأرجح بين عامي 836 و847 م استعمل تسمية كوران، وهي التي تحولت في استعمالنا المعاصر إلى فوران، وتشير إلى تبو الجنوب أو دارا".

كما أورد هذه التسمية الرحالة الأندلسي الحسن الوزان المشهور باسم ليون الأفريقي (1488 - 1554 م) وذلك في كتابه "وصف أفريقيا"، حيث يقول في معرض حديثه عن الطرقات الصحراوية للقوافل "أسبوا من هذا خط السفري المفتوح حديثاً بين فاس والقاهرة مروراً بصحاري ليبيا، غير أن المسافرين يمرّون في طريقهم هذه بالقرب من بحيرة عظيمة تعيش حولها شعوب ساوو وكوران".

دوردا شهاي

في العام 1889 اجتمع 42 شيخاً من شيوخ قبائل التبو لوضع دستور خاص بشعبهم، وكان ذلك تحت إشراف الزعيم التاريخي السلطان شهاي بوغر المعروف لديهم باسم دوردا شهاي، والذي كان يحمل رقم 14 بين سلاطين التبو، وتولى الحكم في العام 1888 م ودامت مدة سلطنته وزعامته 50 عاماً إلى أن توفي سنة 1938 م عن عمر ناهز 90 سنة وقبره لا يزال مزاراً في منطقة برداي بإقليم تيبستي شمال تشاد.

وكان شهاي متحدرًا من أسرة آزدي من فخذ التماغرة بقبيلة التيدا، وهي مكونة من بدو رحّل يسكنون جنوب ليبيا وبالتحديد في القطرون وتجري والمرقن وأوباري والكفرة ورببانة، وكذلك شمال تشاد بمنطقة تيبستي وفي النيجر بمنطقة الكوار ولهم لهجتهم الخاصة بهم تسمى التيداجا.

ويعود الفضل إلى شهاي في وضع القوانين العرفية التي لا تزال تحكم التبو إلى اليوم، وقد استند فيها إلى أحكام الشريعة الإسلامية والإعراف السائدة آنذاك، وهي أعراف متوارثة مستقاة من سنة الحياة الطبيعية التي لا تختلف مع الشريعة، وجاءت ضمن دستور يسمّى "كوتوبا" أو "كوندودي".

ويقول الباحث مينا تسكدي "إن دستور التبو عبارة موجزة تدل على صيغة من صيغ العقد الاجتماعي كما أشار إليه الفلاسفة، ونسبته في ثقافة التبو باسم كُتبا".

ووفق معجم التبو لصاحبه عبدالله لبن "لا تزال النسخة الأصلية من شريعة الكوتوبا موجودة حتى هذا الوقت وهي في حراسة أعيان التيدا، حيث تتم المحافظة عليها لأنها تمثل ذخراً تراثياً مهماً في تاريخ التبو الثقافي، وتمت ترجمتها إلى اللغة الفرنسية في العام 1952.